المحتوى

مجلة التنمية الجهوية

العدد الثالث

السداسية الأولى 2013

التأشيرة القانونية عدد 3142

ردم د 5365 - 2286

تصدر عن

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

المديرة المسؤولة

نجوى بالحاج

التنسيق العام

محمّد الجديدي

هيئة التحرير

الحبيب السكندراني

محمود عبد المولى

المراسلات

25 مكرر نهج صدر بعل

لافيات تونس 1002

الهاتف : 71 799 200 - 71 799 454

الفاكس : 71 787 234

cgdr@mdci.gov.tn

www.cgdr.nat.tn

المقالات والبحوث المنشورة

لا تلزم إلا أصحابها

إنجاز و طباعة

مطبعة تونس قرطاج

كلمة العدد

النشاط

مركز التحوير ودعم اللامركزية، شراكة واعدة... ص 4

زيارات ميدانية ودراسية للمغرب ص 4

الملتقى الأكاديمي الدولي للاقتصاديين التونسيين ص 5

مساندة الاستثمار الخاص والشراكة ص 5

تشخيص تشاركي للمشاريع بالجهات الداخلية ص 6

البرنامج الجهوي للتنمية

زيارات عمل لمتابعة البرامج الجهوية ص 8

حفز الإستثمار

آلية جديدة لتمويل المساهمة الذاتية لباعثي المشاريع الصغرى « اعتماد الانطلاق » ص 9

تحقيق جهوي

ولاية زغوان : فضاء اقتصادي في تطور... ص 10

مساهمات

الفلاحة البيولوجية، مجال واعد بالجهات... ص 17

الحوكمة المحلية للتنمية : مفهوم وتجارب ص 19

رصيد وثائقي

مخزون وثائقي في خدمة البحث حول التنمية الجهوية ص 23

إدارات التنمية الجهوية

تونس

مقر ولاية تونس

الهاتف/الفاكس :71241496

أريانة

مقر ولاية أريانة

الهاتف/الفاكس : 71714000 /71708164

بن عروس

مقر ولاية بن عروس

الهاتف/الفاكس : 71388816

منّوبة

8 نهج توفيق الحكيم ، منّوبة

الهاتف/الفاكس :70615858

نابل

مقر ولاية نابل

الهاتف/الفاكس : 72232969

بنزرت

مقر ولاية بنزرت

الهاتف/الفاكس : 72421100

زغوان

الحي الإداري 1100 زغوان

الهاتف/الفاكس :72676907

سوسة

مقر ولاية سوسة

الهاتف/الفاكس : 73232399

المنستير

برج خفشة ، نهج الجمهورية ، الطابق الثالث 5000 المنستير

الهاتف/الفاكس : 73907311

المهدية

نهج ابن الهيثم عمارة الهادي ناقة 5100 المهدية

الهاتف/الفاكس :73681445

صفاقس

مقر ولاية صفاقس

الهاتف/الفاكس :74402905

كلمة العدد

إن الإقبال على « مجلة التنمية الجهوية » والحرص المتزايد على المساهمة في محتواها بما يخدم الشأن التنموي بالجهات لدلالة على صواب الرؤية الاستراتيجية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية بإصدارها الإتصالي الجديد والذي يهدف لإثراء المشهد التنموي بالجهات من خلال إرساء شراكة موسعة بين الفاعلين فيه وذلك حول سبل مساندة حراكه المتنامي...

وبعد تناول مسائل أساسية على صفحات « مجلة التنمية الجهوية » إثراءا سنعمل على تدعيمه لاحقا بما يضفي على هذه الأداة الإتصالية الفنية الصبغة الخصوصية المرجوة لتميزها عن بقية الإصدارات في المشهد الإعلامي الوطني...

ومن هذه المسائل، نذكر:

- إشكاليات التنمية، قطاعية ومجالية،
- التنمية المحلية المندمجة،
- تجارب أجنبية رائدة في الحوكمة المحلية للتنمية واللامركزية...
- تبادل أفكار وسبل عملية للإرتقاء بالممارسة المهنية في مساندة التنمية وحفز المبادرة وبالاداء (المعلومة الإحصائية الجهوية، المحاسبة الجهوية، التشخيص الإستراتيجي، التسويق الجهوي، تفعيل وتبادل مكتسبات التدريب...)

لذا، فإننا نعوّل على أهل الكفائة والقدرة من فنيين ومهنيين وخبراء وباحثين ومبدانيين من فاعلي المجتمع المدني لبدعموا بإسهاماتهم وبنقدهم هذا الحراك الإتصالي المتنامي بين مختلف ملوناث المشهد المؤسساتي المعنى بالتنمية الجهوية والمحلية في بلادنا...

« مجلة التنمية الجهوية »

مركز التكوين ودعم اللامركزية، شراكة واعدة...

مواصلة فى تجسيم تفتح المندوبية العامة للتنمية الجهوية على محيطها المؤسساتي، تم إمضاء اتفاقية تعاون مع «مركز التكوين ودعم اللامركزية» (20 فيفري 2013). وهى تهدف للاستفادة المتبادلة من خبرة المؤسستين في مساندة التنمية بالجهات وتدعيم اللامركزية والرفع من القدرات العملية للإطارات بتبادل الخبرات والمعلومات والإصدارات وبتدعيم التكوين وتطوير الكفاءات.

زيارات ميدانية ودراسية للمغرب

بدعوة من «وكالة التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لولايات شمال المغرب»، تحول وفد من إطارات المندوبية العامة للتنمية الجهوية في مهمة عمل للإطلاع على تجارب التنمية المحلية والريفية بالمملكة المغربية.

كما واكب إطاران آخران فعاليات الدورة الثالثة «لأكادمية المنظمة الدولية للعمل حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» المنتظمة بالمملكة المغربية (أغادير، 8 - 12 أفريل 2013) : «الاقتصاد الاجتماعي التضامني، فرصة لتدعيم تشغيل الشباب»...

علما وأن المندوبية العامة للتنمية الجهوية شريك لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى إنجاز مشروع « تشغيل الشباب بالجمهورية التونسية بولايات سليانة وجندوبة وبنزرت». ومكنت أشغال «الأكاديمية» من معاينة ميدانية لتجارب فى الاقتصاد الاجتماعي والإطلاع على مقاربات جديدة لحفز المبادرة...

الملتقى الأكاديمي الدولي للاقتصاديين التونسيين 2013

تجسيما للشراكة مع المدرسة العليا للتجارة بتونس (جامعة منوبة)، ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية فى تنشيط ورشة دراسية حول «التنمية الجهوية والتهيئة الترابية وبعث مناطق اقتصادية فاعلة» تابعها حضور متميز من جامعيين تونسيين وأجانب وممثلين عن وزارات وهياكل وذلك ضمن فعاليات الملتقى الأكاديمي الدولي التاسع للجمعية التونسية للاقتصاديين (الحمامات، 6 - 8 جوان 2013). وكانت مناسبة ملائمة للتعريف أكثر بإصداراتنا، خصوصا منها «مجلة التنمية الجهوية»، التى أقبل عليها الجامعيون باهتمام...

مساندة الاستثمار الخاص والشراكة

ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية فى تنشيط تظاهرتين للشراكة وحفز الاستثمار بولايتى بنزرت (5 - 6 جوان 2013) ونابل (15 جوان 2013) وقد واكب فعاليات التضاهرة الأولى، تباعا، كل من وزير السياحة ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ووزير التجارة. وانتظمت ورشات عمل قطاعية لتدارس واقع وأفاق الاستثمار بالجهتين فى عدة قطاعات (السياحة، الحرف التقليدية، المناطق الصناعية، التصدير، الفلاحة...) ولاستعراض الفرص الواعدة للاستثمار والشراكة بكل منهما. وحضر أشغال التظاهرة الثانية ممثلون عن هياكل حكومية وجمعيات تنموية محلية وفرنسية وتم خلالها تنظيم لقاءات شراكة وإمضاء اتفاقية تعاون وشراكة بين جمعية تونسية من الوطن القبلي وأخرى فرنسية.

كما واكبت المندوبية العامة للتنمية الجهوية فعاليات «منتدى قرطاج للاستثمار» (13 - 14 جوان 2013) وذلك على غرار الدورات السابقة للترويج للفرص الواعدة للاستثمار والشراكة بالجهات...

تشخيص تشاركي للمشاريع بالجهات الداخلية

في نطاق تشخيص مكوّنات مشاريع القسط الثاني من برنامج التنمية المندمجة على المستويين المحلي والجهوي تحولت فرق عمل مكونة من إطارات المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية المعنية[1] لمساندة اللجان المحلية للتنمية بالمعتمديات المعنية (35) توّجتها جلسات عمل جهوية حضرها ممثلوا الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمصالح الفنيّة الجهوية والمحلية.

وتم خلال اللقاءات توضيح خصوصية مشاريع برنامج التنمية المندمجة والإمكانيات التي يتيحها لتلبية حاجيات متساكني المعتمديات المنتفعة والاطلاع على المشاريع المبرمجة بها ضمن ميزانية سنتي 2012 - 2013 والمقترح إدراجها ضمن ميزانية سنة 2014 مع التثبت من قابلية الانجاز الفني ومن مدى جدواها بما يسمح بضبط مكوّناتها...

ومكنت المهمة من مساعدة اللجان المحلية للتنمية على تطوير محتوى المشاريع المقترح إدراجها ببرنامج التنمية المندمجة بما يسمح بعرضها على المجالس الجهوية في الآجال.

وأفرزت الاشغال التوصيات التالية :

- مراجعة السقف المعتمد لتكلفة المشروع الواحد بما يأمن حدا أدنى من الإندماجية ومجابهة ارتفاع أسعار المواد (المباني، تهيئة المناطق السقوية، التزويد بالماء الصالح للشرب، تهيئة المسالك الريفية...)
- دعم قدرات المصالح الفنية، المحلية والجهوية، للإعداد الأمثل للملفات الفنية
- تبسيط الإجراءات الإدارية في مجال الصفقات العمومية والشؤون العقارية،
- تنظيم دورات تكوين لجمعيات التنمية في مجالات ذات علاقة بمهامها
- تطوير الشراكة بين المندوبية العامة للتنمية الجهوية والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي لتيسير تمويل المشاريع الفردية المنتجة.
- التعريف بالآليات والحوافز بتنظيم أيام تحسيسية محلية تشارك فيها الأطراف الفاعلة في المساندة والتمويل.
- تكليف فرق عمل مركزية لمساعدة المجالس الجهوية في إعداد الملفات الفنية للمقترحات المحلية لعرضها على لجنة القيادة،

كما عقد الفريق جلسات عمل قطاعية لمناقشة محتوى مكوّنات العناصر المقترحة من اللجان المحليّة

وتقرر تحديد مراحل استكمال إعداد الملفات الفنية بإعداد مذكرات حول جدوى إنجاز كل عنصر مقترح مع تحديد قطعة الأرض المخصّصة له وتوضيح وضعها العقاري ووضع البرنامج الوظيفي للمنشآت المقترحة وضبط التقديرات الأولية للإنجاز.

وتمت دعوة السلط الجهوية لاتخاذ الإجراءات في الغرض كي تتمكن المصالح الفنية والسلط المحلية المعنية من استكمال الملفات الفنية المستوجبة مع التثبت في محتواها وكذلك الشأن بالنسبة لهياكل المساندة والتمويل (المشاريع الفردية الصغرى، التكوين...). ولتيسير إعداد الملفات الفنية تم مدّ الجهات بدليل توجيهي يبيّن محتوى الوثائق المطلوب تضمينها في التقارير الجهوية لتبرير مقترحاتها...

1) 20 - 24 ماي و11 - 15 جوان 2013

ورشات العمل في صور...

وزير التنمية والتعاون الدولي صحبة كاتب الدولة في زيارات عمل لمتابعة البرامج الجهوية

واكبت المندوبية العامة للتنمية الجهوية زيارات عمل أدّاها السيد وزير التنمية والتعاون الدولي صحبة السيد كاتب الدولة لكافة ولايات الجمهورية حيث أشرفا على اجتماعات عمل لمتابعة مدى تقدم إنجاز برامج التنمية (البرنامج الجهوي للتنمية، برنامج الحضائر الجهوية للتنمية، برنامج التنمية المندمجة) ولتدارس السبل الكفيلة لانطلاقها وانجازها في الآجال.

ومكنت هذه الزيارات من الإطلاع على نسق تنفيذ المشاريع المدرجة (حجم استهلاك الإعتمادات المرصودة...) ومن رصد إشكاليات تعيق التنفيذ كالمسائل العقارية ومحدودية الوسائل المادية والبشرية المتاحة. وسمحت اللقاءات المباشرة من إيجاد حلول عملية لتجاوز البعض منها ولطرح مشاغل جهوية...

آلية جديدة لتمويل المساهمة الذاتية لباعثي المشـاريع الصغـرى : « اعتماد الانطلاق »

حوصلة : الحبيب السكندراني

لمـــــــاذا ؟

* تكثيف نسق إحداث المؤسسات الصغرى
* توفير نسبة من التمويل الذاتي الواجب توفره لاستكمال تنفيذ المشروع

كيـــــــف ؟

* قرض لفائدة الباعث المتحصل على الموافقة المبدئية من البنك التونسي للتضامن لتمويل مشروعه
* لجنة جهوية محدثة بكل ولاية لدراسة مطالب التمويل عبر" اعتماد الانطلاق " دون الجمع مع آليات أخرى وتراعى الحالة الاجتماعية للباعث.
* تودع مطالب الانتفاع بالآلية مرفقة بوثائق تضبطها اللجنة بـ :

فضاء المبادرة/مكتب التشغيل والعمل المستقل

لمـــن ؟

- للباعث غير القادر على توفير التمويل الذاتي لانطلاق مشروعه
- للباعث من عائلة معوزة.

تسديد التمويل

* خلال مدة أقصاها 5 سنوات بدون فوائض (بعد خلاص القرض العادي)
* يعفى المنتفع من عائلة معوزة من التسديد

اللجنـــة الجهوية لدراسة المطالب

مدير التنمية الجهوية (رئيس)

المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية

ممثل عن البنك التونسي للتضامن

ممثلين (2) عن منظمات المجتمع المدني

المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية

مدير مركز الأعمال بالولاية

يتخذ القرار بالموافقة على التمويل من عدمه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وتجتمع بحضور أغلبية أعضاءها مع وجوب حضور ممثل البنك التونسي للتضامن وتعقد اجتماعاتها مرتين كل شهر على الأقل.

تمويل الآليـــة :

مساهمة من اعتمادات «البرنامج الجهوي للتنمية» المرصودة بميزانية وزارة التنمية والتعاون الدولى

- مساهمة المؤسسات العمومية
- مساهمات المؤسسات الخاصة المنتصبة بالجهة
- آليات وزارة التكوين المهني والتشغيل
- آليات وزارة الشؤون الاجتماعية

المرجع: منشور مشترك عدد 1 لسنة 2011 بين وزارات الشؤون الاجتماعية والمالية والتكوين المهني والتشغيل والتنمية الجهوية

ولاية زغران فضاء اقتصادي في تطور....

الحبيب السكندراني

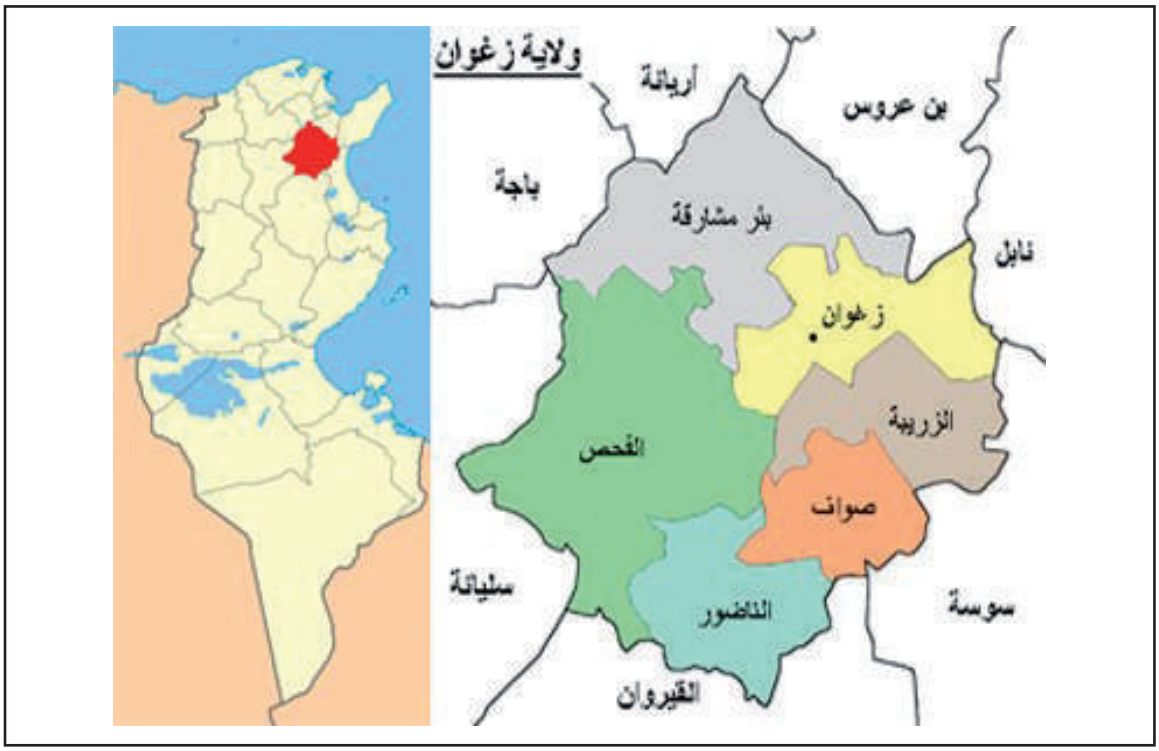

خاصيـــات

- ينابيع مائية معدنية، ومحطات استشفائية (الزريبة وجبل الوسط)
- تقطير النسري ذو الجودة العالية
- آثار بربرية ورومانية وأندلسية
- سلسلة جبلية (جبل زغوان)
- محيط سليم ملائم للترفيه والاسترخاء
- تقاليد متجذرة ومنتجات أصيلة (كعك الورقة والنسري...)
- بنية أساسية ملائمة لتطور اقتصادي مع تفتح على المحيط
- تجهيزات جماعية تستجيب لطموحاتها التنموية

الطموح
فضاء
اقتصادي
مزدهر...

محيط معيشي رائع

- مياه عذبة من ينابيع جبلية
- مياه معدنية للاسترخاء والاستجمام
- هواء منعش بروائح النسري والأعشاب الزكية
- منتزه حضري
- مرافق سياحية (إقامتان للسياحة الريفية ...)

محيط ايكولوجي سليم

- مساحة غابية (70 ألف هك)
- منتزه ايكولوجي (2000 هك)
- 3 محطات تطهير
- شبكة تطهيرشاملة
- الزراعات البيولوجية (26 ألف هك)

بنيـــة أساسية متفاعلة مع محيطها

- شبكة طرقات (734 كلم)
- شبكة نقل حديدي تربط ولاية زغوان ببقية البلاد
- مناطق صناعية 475(هك)
- محطة كهربائية تنتج 6/1 الإنتاج الوطني
- معمل الاسمنت ينتج 5/1 الإنتاج الوطني
- سدود (2)، سدود جبلية (19)، بحيرات جبلية (121)
- آبار عميقة (ما يزيد عن 540)
- مساحات سقوية (13 ألف هك)
- شبكة معممة للاتصالات بتدفق عال
- تغطية شاملة لخدمات الكهرباء والماء الصالح للشراب
- شبكة غاز طبيعي حديثة (للاستعمال المنزلي والصناعي)

تجهيزات جماعية في تطور

- 3 مؤسسات جامعية (1760 طالب) في اختصاصات الفلاحة والدراسات التكنولوجية والعلوم التطبيقية...
- 139 مدرسة ابتدائية وأساسية ومعاهد ثانوية
- 9 مراكز للتكوين المهني
- مستشفى جهوي، 3 مستشفيات محلية، وحدة للإنقاذ والنجدة
- 15 دار للثقافة والشباب، مركبات رياضية (الفحص وزغوان)
- مركز عمل عن بعد للمساعدة على بعث المشاريع في التقنيات الحديثة للاتصال.
- محضنتان لبعث مشاريع فلاحية وصناعية وخدماتية
- 15 فرعا بنكيا
- منطقة لوجستيكية مبرمجة بجبل الوسط (214 هك)
- 100 سرير سياحي (40 مركز إيواء للشباب، 60 سريرا بمركزي إيواء ريفيين)
- القرب من الميناء التجاري برادس وميناء حلق الوادي ومن مطارين دوليين «تونس- قرطاج» و«النفيضة»

الطموح
الارتقاء إلى
قطب بحث وتجديد

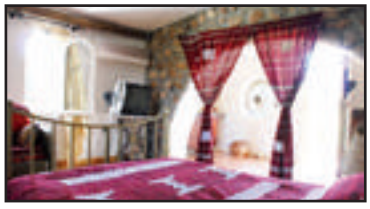

الفلاحة... قدرات انتاجية واعدة

- مساحات فلاحية قابلة للاستغلال (185 ألف هك)
- المساهمة في الإنتاج الوطني :
  - الحبوب (7 %)
  - اللحوم الحمراء (4.4 %)
  - اللحوم البيضاء (4.2 %)
  - الالبان (2.8 %)
  - زيت الزيتون (5.9 %)
  - الخضر والغلال (4.4 %)

قطاعات واعدة

- الفلاحة البيولوجية (40 ألف هك)
- زراعات جديدة (الكروم والقوارص)
- السياحة الريفية : الضيعات، الصيد والتجوال...

الزراعات البيولوجية

الفروع الفلاحية	حصيلة 2012 (هك)	توقعات 2016 (هك)
الحبوب	300	1500
الأشجار المثمرة	2780	5300
المنتجات الغابية	580	1150
النباتات العطرية والطبية	2500	4050

الطموح
فلاحة بيولوجية واعدة

صناعات معملية نحو العالمية...

أرقام

- 296 مؤسسة (25 ألف عامل)
- صناعات غذائية (45 مؤسسة)
- مواد البناء(34 مؤسسة)
- الميكانيك والكهرباء (80 مؤسسة)
- الكيمياء (55 مؤسسة)
- النسيج والجلود والأحذية (60 مؤسسة)
- صناعات مختلفة (22 مؤسسة)

- 37 % من المؤسسات (110 وحدة) مصدرة كليا توفر 68% من التشغيل الصناعي الجهوي
- صناعات مصدرة (الميكانيكية والالكترونية، النسيج والجلود والأحذية والغذائية ومواد البناء...)

مجالات واعدة

- الصناعات الميكانيكية والالكترونية
- الصناعات الغذائية
- مواد البناء
- صناعة الأدوية
- الصناعات البلاستيكية
- تقنيات الاتصال والمعلوماتية

مقومات

- منطقة تنمية جهوية (منحة الاستثمار 8% - 25%)
- 11 منطقة صناعية (475 هك)
- مدخرات عقارية صناعية (100 هك)
- محضنة مؤسسات
- مركز أعمال، مركز عمل عن بعد
- شبكة طرقات في طور التحديث
- يد عاملة متوفرة وكفئة
- القرب من المرافق الوطنية الهامة (تونس، نابل، سوسة...)
- انتصاب صناعيين عالميين

الطموح

استقطاب شركات متعددة الجنسيات

سياحة متعددة الأنماط...

مواقع أثرية ومعالم تاريخية

- طبربو ماجوس (ما يزيد عن 20 الف زائر سنويا)
- معبد المياه والمدينة العتيقة
- مواقع اثرية بجبل الوسط، وادي الرمل، سرجماس، أنطونيوس (صواف) سريس (ام الابواب)
- القرى الجبلية بجرادو، الزريبة العالية، جوقار، القلعة البزنطية بزقيدان

تظاهرات ثقافية

- مهرجانات «النسري» (زغوان)، «الخرجة» (الزريبة)،
- الفلكلور والموسيقى الشعبية (الفحص)،
- المياه المعدنية (جبل الوسط)،
- التقاليد (جرادو)،
- الأغنية البدوية (صواف)

أنشطة تقليدية متجذرة

- 7 آلاف حرفي في التطريز والنسيج والألياف الطبيعية ونسيج المرقوم والكليم والفسيفساء والأقفاص الأصيلة والحلويات التقليدية وتقطير الزهور والأعشاب العطرية...

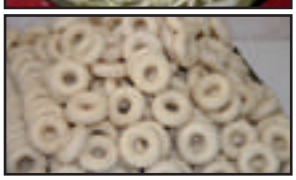

مقومات سياحية...

- تراث بيئي طبيعي جبلي وغابي (70 ألف هك)
- ينابيع المياه المعدنية (حمام الزريبة وجبل الوسط) يرتادها سنويا 800 ألف زائر...
- مغاور جبل زغوان تبهر الزائرين بخصوصية مكوناتها
- تخصيص مسالك التجوال على الدراجات والمشي لزيارة المواقع الأثرية التاريخية والطبيعية
- نزل وإقامتين ريفيتين (دار زغوان (18 سريرا) وقصر الزيت (بجوقار) وسط حقول الزياتين البيولوجية (40 سريرا)
- مطاعم وفضاءات استقبال وللاستراحة والاستجمام...

مجالات واعدة...

- السياحة البيئية
- السياحة الاستشفائية
- السياحة الثقافية

الطموح

سياحة متنوّعة المحتوى

الفلاحة البيولوجية، مجال واعد بالجهات...

م. إبراهيم المديني

يتم إنتاج الأغذية البيولوجية وفقا لطريقة طبيعية خالية من الأجسام المحورة وراثيا والمواد الكيميائية في ضيعات فلاحية مختصة أو مندمجة، وتكون عناصر الإنتاج مستعملة وفقا للنمط البيولوجي. وتشمل الفلاحة البيولوجية كذلك الإنتاج في قطاع تربية الماشية بقواعده الفنية والقانونية المطلوب الالتزام بها كضرورة احترام قائمة المدخلات المرخص لها للحصول على منتج بيولوجي مصادق عليه...

وتمنح الفلاحة البيولوجية فرص الحياة والبقاء للكائنات الحية. ففي النمط البيولوجي للإنتاج هناك تقنية «المقاومة البيولوجية» أي مقاومة الآفات والأمراض وفقا للطريقة الطبيعية «بيولوجية» وذلك بالاستعانة بالحشرات النافعة للقضاء على أخرى تفتك بالمحاصيل الزراعية وتدهور التوازن البيئي.

كما أن التربة وسيلة للإنتاج جزء حياتي من المنظومة البيئية. ومن أبرز مزايا الفلاحة البيولوجية أنها جزء أساسي من المنظومة البيئية فهى دعامة لتثبيت النباتات فهي تأوي الكائنات الحية التي ترى بالعين المجردة والمجهرية و التى لها مساهمة التوازن البيئي وبالتالي تضمن الفلاحة البيولوجية توازن التربة على المستوى الهيكلي والحيوي.

ويضمن النمط البيولوجي في الإنتاج حماية الموارد المائية والمحافظة على استقرار المنظومة البيئية بما يستوجب المحافظة على التنوع والتوازن البيولوجي حيث أن الكائنات الحية هي المكونات الهيكلية والوظيفية في المنظومة البيئية. وإن توفر المادة العضوية في التربة يؤدي إلى نشاط حيوي من شأنه أن يولد توازنا محليا للوحدة المكونة للتوازن البيئي.

> يضمن النمط البيولوجي في الإنتاج حماية الموارد المائية والمحافظة على استقرار المنظومة البيئية بما يستوجب المحافظة على التنوع والتوازن البيولوجي إذ أن الكائنات الحية هي مكونات هيكلية ووظيفية في المنظومة البيئية.

وتجدر الإشارة إلى إستيعاب الفلاحة البيولوجية للتقنيات الحديثة للإنتاج بدون المدخلات غير المرخص لها قانونا. إذ يعتمد

النمط البيولوجي على خدمة الأرض ومقاومة الأعشاب ميكانيكيا (بيولوجيا) وليس بواسطة المواد الكيميائية وكذلك التداول الزراعي الذي يضمن خصوبة الأرض ومنه فالفلاحة البيولوجية تساهم فى المحافظة على الموارد الطبيعية...

وتكون الضيعة الفلاحة البيولوجية وحدة إنتاج متكاملة ومتوازنة ومستقلة بذاتها لتكامل عناصر الإنتاج دون الحاجة لمدخلات غير طبيعية.

الفلاحة «البيولوجية»، عامل لتنمية مستدامة بالجهات

وعند طرق المسألة فى بعدها الجهوي يبرز جليا تلازم بين «الفلاحة البيولوجية» و«الفلاحة المستدامة» من ناحية وتنمية الجهات من ناحية أخرى. إذ يضمن النمط البيولوجي الاستغلال المحكم للموارد الطبيعية، خصوصا منها غير المتجددة، من ناحية، والمساهمة فى التوظيف الإقتصادى الأمثل للخاصيات المناخية وللمزايا الطبيعية التي تتميز بها الجهات فى ظل النمو المتسارع للطلب على منتجاتها بفعل الوعي المتنامى لدى المستهلك بقيمتها الغذائية والصحية العالية.

فاستغلال وتثمين الموارد الطبيعية بالجهات، كالنباتات العطرية والطبية الغابية وغيرها وهي من مقومات الفلاحة البيولوجية، ممّا يستوجب وصل حلقات البحث والارشاد بالإنتاج والجودة والترويج...

كما تغطي النباتات العطرية والطبية الغابية والرعوية مساحات شاسعة تقدر بالاف الهكتارات، بين مزروعة وطبيعية، موزعة بين جهات الشمال الغربي (ولايات الكاف، سليانة، جندوبة...) والشمال الشرقى (ولايات زغوان، نابل، بنزرت...) والوسط الغربي (ولايات سيدي بوزيد، القيروان..) وولاية صفاقس...

إ.م

الحوكمة المحلية للتنمية : مفهوم وتجارب *

خالد حسني
إدارة التنمية الجهوية - ولاية زغوان

إن الحوكمة المحلية من خلال الشفافية والمساءلة وحكم القانون والمشاركة وتنوع المتدخلين كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المحلية، يمكن أن تكون آلية فعالة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، فضلا عن إسهامها في تحقيق التنمية المحلية...

الفساد ظاهرة عرفتها الأنظمة السياسية على اختلاف دساتيرها، إذ لا توجد دولة تخلو من الفساد، بشكل من الأشكال. ويعرف تقرير التنمية لعام 1997 «الفساد» على أنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. وقد حصر البنك الدولي النشاطات المندرجة في خانة الفساد كما يلي : إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة .

ونظرا لصعوبة تقديم تعريف موحد للفساد، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتفاقية ضد الفساد تبنتها (المكسيك، 2002) أكتفت بتعداد السلوكيات التي تعتبر فاسدة وتركت للدول الأعضاء معالجة الأشكال المتعددة التي قد تنشأ مستقبلا، معتبرة أن المظاهر الواقعية للفساد هي الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، سوء استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع.

> من الصعب إيجاد نموذجا أوحد للحوكمة المحلية، لكن هذا لا يعتبر سببا لبقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، إذ عليها الإجتهاد لإيجاد آليات تلائم أوضاعها وخصائصها...

إن إدراك معنى الحوكمة المحلية بشكل واضح ومفيد لا يمكن دون التطرق إلى التحولات العوامل المتعددة التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، فضلا عن ضرورة ذكر الصعوبات التي واجهت وضع تعريف محدد للحوكمة، مع التنويع في ذكر التعاريف المختلفة له، من طرف عدة منظمات ومفكرين حتى يتسنى معرفة المحاور التي تتفق عليها جميع وجهات النظر المتعلقة بمفهوم الحوكمة المحلية.

الحوكمة المحلية

من الصعب إيجاد نموذجا للحوكمة المحلية لكل مجتمع بخصائصه، لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، بل عليها الإجتهاد في إيجاد آليات للحوكمة تتماشى مع أوضاعها وخصائصها.

* دورة تدريب دولية بالمعهد الملكي للحوكمة المحلية - لاهاي - مملكة هولاندا (15 - 25 اكتوبر 2012)

ورغم المتغيرات التي عرقلت وضع وحصر مفهوم الحوكمة، فإنه من الواجب ذكر أهم الجهات التي اهتمت بهذا الموضوع، حيث تعتبر إسهامات المنظمات الدولية كبيرة في مجال الحوكمة المحلية، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ويعرف البنك الدولي الحوكمة المحلية إنطلاقا من تطوير المؤسسات التي يعرفها بأنها « مجموعة التنظيمات الرسمية (الدستور، القوانين، التنظيمات والنظام السياسي...) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد والمعايير الاجتماعية...) وسلوك الأفراد والمنظمات حيث يرى أن الحوكمة المحلية هي « الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد، بغية التنمية وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه «ممارسة السلطة السياسية والإدارية والإقتصادية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات

« يضمن تبنى الدولة لمبادئ وأسس «الحوكمة المحلية» في أنظمتها الإدارية إرساء علاقة تكاملية مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني ومساندة المجتمع في مراقبة الأداء بما يضمن شروط الشفافية فى التسيير.»

تحقيق مصالحها.

والملاحظ أن كل هذه التعاريف تركز على 3 أبعاد للحوكمة المحلية : البعد السياسي ويقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية والسياسية، قيام الدولة بتحقيق الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية وإحترام القانون. أما البعد التقني فيعني التسيير الفعال والشفاف للموارد المادية والبشرية للمجتمع، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية بينما البعد الإقتصادي فهو فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الإقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات تعتمد الحوكمة المحلية على التفاعل الإيجابي للأبعاد السابقة بحيث تتجسد الديمقراطية والشفافية كمحاور كبرى لها وعليه فليس هناك مفهوم محدد للحوكمة المحلية، لكن المتفق بشأنه هو أن الحوكمة المحلية تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، نظرا لكونها نسقا من المؤسسات المجتمعية الممثلة لجميع الأطراف و الفئات ، وتقوم الحوكمة المحلية على المساءلة والشفافية والمشاركة بواسطة المؤسسات للوصول الى هدف أسمى هو القضاء على الفقر و الحرمان بمختلف مستوياته وأنواعه، تحقيق التنمية البشرية المستدامة ومستوى عال من الرفاه.

ولا تكفي العوامل الثلاث لتجسيد منظومة الحوكمة المحلية، فالمطلوب أن تتميز الممارسات والسلوكيات بمعايير هى جوهرها متعددة بتعدد الأطراف المساهمة فيها:

- حكم القانون ودولة المؤسسات
- الشفافية
- الإستجابة
- التوافق
- الفعالية والكفاءة
- المساواة
- المسائلة
- الرؤية الاستراتيجية

الحوكمة المحلية والتنمية والديمقراطية

تعرف التنمية المحلية بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات لإحداث تغيير مرغوب فيه على مستوى المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع المداخيل. ويكمن جوهر التنمية المحلية في إشراك المجتمع المحلي والعنصر البشري كمورد في عملية التنمية يزداد كفاءة مع مرور الوقت .

كما تجسد الحوكمة المحلية التنمية المحلية بإعتمادها على المجتمع المدني لكونه يستطيع تحديد الأهداف التي تريد الفئات المجتمعية الوصول إليها فضلا عن كيفية القيام بذلك...

وتتخذ الديمقراطية أشكالا عدة، تبعا للتقاليد المجتمع ولتاريخه وهى معيار للحوكمة المحلية، إذ تشترط إقامة حكومة شرعية لتقوية التباين السلطوي (الفصل بين السلطات) وتعزيز الشفافية والمساءلة في التسيير.

كما أن المشاركة السياسية ركيزة للحوكمة المحلية و تدل على علاقة تكاملية، فلا حوكمة محلية رشيدة بدون ديمقراطية عملية.

تجسد الحوكمة المحلية التنمية المحلية بإعتمادها على المجتمع المدني لكونه يستطيع تحديد الأهداف التي تريد الفئات المجتمعية تحقيقها.

يؤدي المجتمع المدني المحلي دورا محوريا في مكافحة الفساد نظرا لكونه دعامة أساسية لنظام الحوكمة، كما أنه يتمتع نظريا بالإستقلالية التي تخول له ممارسة دوره الرقابي على الحكومة و القطاع الخاص .فثقافة المواطنة قائمة بالأساس على العلاقة الضرائبية التي تنقل الفرد من حالة الرعاية فتجعله معنيا ومشاركا ومساهما وتبرر الحق في المراقبة المساءلة، كما أن المجتمع المدني ومن خلال تكويناته المختلفة له القدرة على ملاحظة مدى قيام المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات عامة، بدورها على أكمل وجه وهو المعيار الذي يحدد وجود الفساد من عدمه، لأن وجود الفساد يؤدي مباشرة إلى تراجع كفاءة وفعالية المنظومة الإدارية والعكس، أي أن قيام هذه الأخيرة بدورها يدل على عدم وجود إختلالات وظيفية قد تحدثها بعض مظاهر الفساد .

الشراكة بين القطاعين العمومى والخاص

الشراكة تعنى بأوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانيات بشرية ومالية وإدارية وتنظيمية وتكنولوجية ومعرفية عل أساس المشاركة، الإلتزام بالأهداف، حرية الإختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ...

الشراكة مفهوم حديث، متعدد الأوجه، ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة : الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني...

وفيما يخص الفساد فإن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من شأنها القضاء على بعض مظاهره وذلك بالقضاء على أسباب تؤدي إليها، فالترهل الإداري مثلا يتراجع في ظل وجود ذلك لقدرة القطاع الخاص على تجاوز المشاكل المتعلقة بالجوانب البنيوية للمنظومة الإدارية للقطاع العام. كما أن المتعارف عليه أن القطاع الخاص أكثر حرصا على تقديم الخدمات العامة أفضل من المرافق العامة، لارتباطه بقواعد وبرامج تجارية من جهة، وتعامله مع المواطن على أسس الزبونية .

كما تلعب الشراكة دورا في الحفاظ على المال العام من خلال توفيرها لعائدات مالية لصالح الوحدات المحلية من خلال العقود الخارجية المبرمة معها ، إضافة إلى أن مؤسسات القطاع الخاص عادة ما تتوفر على قدر من الشفافية أكثر من المرافق العامة مما يجعلها في منأى عن الفساد بسبب توفر المعلومات المتعلقة بطرق تسييرها.

ويمكن القول بأن ظاهرة الفساد متشعبة بسبب تنوع مظاهرها أنواعها وإرتباطها بعوامل متعددة بما يجعلها خطيرة على مستقبل الدول، أما المتغير الثاني وهو الحوكمة المحلية فإنها تتميز بأسس وخصائص تجعلها قابلة للتطبيق في جميع الدول بأشكال مختلفة بما يمكنها من مكافحة ظاهرة الفساد والتخفيف من حدتها لكونها تقوم على تشاركية تسمح لفواعل عدة إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية مساءلة ومراقبة أداء الوحدات المسؤولة عن تقديم الخدمات وتحقيق التنمية والرفع من مستوى كفاءتها بمساعدتها على القيام بمهامها .

إن تبنى الحوكمة المحلية وتكريس مبادئها وأسسها في الأنظمة الإدارية المحلية وتنظيم العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لضمان مساندة المجتمع للدولة في التصدي للفساد بدعم دور المجتمع المدني المحلي في مراقبة الأداء مع إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ ومراقبة المشاريع بما يضمن شفافية التسيير والمحاسبة في إطار حكم القانون .

خ.ح

أكاديمية لاهاي للحوكمة المحلية (هولندا)

توفر أكاديمية لاهاي للحوكمة المحلية (هولندا) فرصا للتدريب ودعم القدرة من خلال زيارات ميدانية ودراسية وورشات تدريب دولية لفائدة أعوان السلط العمومية المحلية والجهوية والقائمين عليها، سياسيا وفنيا، والفاعلين فى قطاع الأعمال والمجتمع المدني والهيئات المحلية والحكومية للبلدان النامية. وهى هيكل حكومي مرجعى، أوروبيا ودوليا، فى ميدان التمكين من أدوات اللامركزية والحوكمة التشاركية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية..

رصيد وثائقي في خدمة البحث حول التنمية الجهوية

إدارة التوثيق و الأرشيف

اخترنا لكم في هذا العدد الثالث «لمجلة التنمية الجهوية» مجموعة من المراجع بحثية ودراسية معتمدة حول مسالة التنمية بالجهات. وهي جزء من الرصيد الوثائقي الثري للمندوبية العامة للتنمية الجهوية الذي أمكن جمعه منذ احداثها والمتاح للباحثين والدارسين والمهنيين في مجالات التنمية الجهوية...

دراسات

- دراسة حول المواد الإنشائية بولاية زغوان 2006
- دراسة حول واقع وآفاق التنمية بمعتمديات ماطر ومنزل بورقيبة 2008
- دراسة تنمية المناطق الحدودية بولاية منوبة في طور المصادقة على مكتب الدراسات
- دراسة إستراتيجية التنمية بولاية بنزرت في آفاق سنة 2030 : في طور إعداد طلب العروض
- -دراسة تشخيص مجالات وفرص الاستثمار بمعتمدية أولاد الشامخ من ولاية المهدية 2008
- دراسة تشخيص مجالات وفرص الاستثمار بمعتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس 2008
- دراسة تنمية المعتمديات الداخلية بإقليم الوسط الشرقي : بصدد الإنجاز

ولاية نابل

- دراسة حول التجارة الإلكترونية في مجال الصناعات التقليدية بالوطن القبلي 2007
- دراسة حول الديناميات الترابية والتنمية بولاية نابل 2007
- دراسة حول الرهانات القطاعية والمجالية بولاية نابل 2008
- الوطن القبلي خصب وجمال 2008

ولاية المهدية

- ديار المدينة العتيقة بالمهدية من الدار التقليدية إلى توافد الفئات المرفهة واكتساحها للمدينة النواة، أحمد خواجة
- قراءة في الشبكة الحضرية بولاية المهدية، علي التومي
- دينامية الحياة الجمعوية بالمهدية، البشير عطيّة
- مسار جمعية المكارم، عادل بالكحلة
- تكوين وإشتغال حوض لبني : مثال ولاية المهدية، هشام نعيجة
- السياحة والتنمية الجهوية بالمهدية، نعيم الغالي
- المنظومة الفلاحية الغذائية والتنمية الفلاحية « قطاع الزياتين بولاية المهدية »، عبد الله الشريف

مراجع ببليوغرافية

- آفاق تنمية إنتاج الزيتون بواسطة الري التكميلي، محمد الحبيب سنان
- الصيد البحري بسواحل المهدية، رشيد منصور
- المناطق السقوية بجنوب الساحل التكثيف والأنشطة الناجمة، محمد الشريف
- نشأة الاستثمار والأعمال بمعتمدية سيدي علوان، العروسي العمري
- العمران بجهة المهدية في القرون الوسطى، محمد حسن
- مشاهد ومرافئ ورموز من الذاكرة الجماعية بمدينة المهدية خلال فترة الحماية وما بعدها : كيف يمكن للتراث أن يكون رافدا من روافد التنمية؟ ، أحمد خواجة
- العمران بجهة المهدية في العصور القديمة، عامر يونس
- التراب السياحي المحلي بمدينة المهدية الرهانات، نعيم الغال
- المصوغ بولاية المهدية، فتحية باروني
- مؤسسات التأطير والتنشئة الاجتماعية الثانوية بالمهدية : مسارات الناشئة الأدبية
- ومواقع الفاعلين فيها، عادل بالكحلة
- حملة شارل كان على المهدية وإنعكاساتها على التوطين والعمارة، مراد عرعار
- مؤسسات العمران بجهة المهدية في العصور الحديثة، ناجي جلول
- التراث اللامادي وتأثيره على التنمية المستديمة «السياحة الثقافية»، السيدة بكوش
- شبكة المراكز الحضرية والريفية والتنمية الجهوية بولاية المهدية، عدنان حيدر
- دينامية المجال الحضري بمدينة المهدية وما جاورها : الأطوار والتحديات التنموية، علي التومي
- إنتشار الوحدات الحرفية والصناعية المحلية بمدن المحور الأوسط لولاية المهدية، أكرم حمروني
- الوسط البحري لجهة المهدية، لطفي مبروك ; منير بن براهيم وأسماء حمزة
- التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الرطبة «بجهة المهدية» محمد واجة ، وشيماء الحفيان
- دراسة الترسبات البيئية والنظم القابلة للتبخر بسبختي «القطعايا» و«اللّيانا» بالمهدية، رجاء الشعيري
- التنمية المحلية والإستثمار وإحداث المؤسسات بجهة المهدية، علي فرج
- التنمية المحلية والنقل بجهة المهدية، الهاشمي خواجة
- مسالك التوزيع لمواد الفلاحة والصيد البحري بولاية المهدية، أحمد سامي العماري
- تصميم منظومة معلومات جغرافية لتنمية ولاية المهدية، وحيد بنور
- دراسة إستراتيجية حول اللامركزية وتطوير القدرات البشرية والمالية والمؤسساتية والجهات والبلديات، وزارة الداخلية 1996